# بسم الله الرّحمن الرّحيم

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضلّ له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبدُه ورسُوله.

**أمّا بعد:**

فإنّ أصدقَ الحديث كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هديُ محمّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلّ محدثةٍ بدعة، وكلّ بدعةٍ ضلالة، وكلّ ضلالةٍ في النّار.

## المهمل:

قال الناظم رحمه الله: "**والمُهمَلُ الذي لِراوِيهِ اتَّفَقْ *** شَيخانِ في اسمٍ وَرَوى وما فَرَقْ**":

والمهمل: هو أن يروي راو عن شيخين متفقين في الاسم، سواءٌ في اسمه فقط، أو في اسمه واسم أبيه، دون التمييز بين ما يخص كل واحد منهما.

وقد يكون هذان الشيخان المتفقين في الاسم ثقتين معا أو أحدهما ثقة والآخر ضعيف. أما في الحال الأولى: فلا يضر الإهمال في السند؛ لأن الحديث مداره على ثقة. مثال ذلك: ما وقع في "صحيح البخاري" روايته عن أحمد (وهو المهمل) عن ابن وهب، وأحمد في رواة البخاري عن ابن وهب اثنان، هما: أحمد بن صالح، وأحمد بن عيسى، وكلاهما ثقتان.

وأما في الحال الثانية: فإن الإهمال مضر بحال الإسناد، فإن تميز أحدهما عن الآخر بطريق من طريق التمييز التي ذكرها أهل العلم فذاك، وإلا فلا يحكم له بشيء حتى يتميز الراوي المهمل.

مثال ذلك: سليمان بن داود أحد الرواة الذين تدور عليهم بعض الأسانيد، فإن كان الخولاني فهو ثقة، وإن كان اليماني فهو ضعيف.

**طرق تمييز المهمل:** من أهم طرق تمييز المهمل:

**الأولى: معرفة تلميذ الراوي المهمل:**

فإذا كان هذا الراوي المهمل يَروي عنه راوٍ ما، ولا يروي عن غيره، ممن شاركه في الاسم، فهذا أمره واضح وبيِّن.

ومثاله: إذا روى الحُمَيدي عن سفيان مهملاً، فمعلوم أنَّه يَعني ابن عُيينة؛ لأنَّه لا يَروي عن الثوري، وكذا الإمام أحمد وغيرهما ممن لا يروي إلا عن ابن عيينة.

**الثانية: معرفة شيخ الراوي المهمل، وهذا كالمتقدِّم:**

ومثاله: أن يكون الثوري يَروي عن شيخ لا يروي عنه ابن عُيَينة، فهذا أمره واضح بيِّن أيضًا.

**الثالثة: النظر في علاقة الرواة بهذا الراوي المهمل**، ويتضمن ذلك عدة أمور:

كأن يكون التلميذ مختصًّا بأحد الراويين المهملين دون الآخَر، كأنْ يكون من المكْثِرين عنه، أو يكون راوِيَتَه أو مشهورًا بصحبته، أو نحو ذلك، فهذا إذا أُطلق اسم شيخه مهملاً حُمِل على مَن كان مكثرًا عنه، أو ممن كان معدودًا في أصحابه. وهذه القاعدة نص عليها **ابن حجر** في "فتح الباري" **بقوله:** (إنَّ أبا نُعَيم مشهور بالرواية عن الثوري، معروف بملازمته، وروايته عن ابن عُيَينة قليلة، وإذا أطلق اسم شيخه حُمِل على مَن هو أشهر بصحبته، وروايته عنه أكثر، وهذه قاعدة مُطَّردة عند المحدِّثين في مثل هذا).

أو يكون عُرِف من عادة أحد الرواة أنه إذا أَطلَق اسم شيخه مهملاً فيعني به أحدهما دون الآخر، ويُعرف هذا بالاستقراء، أو بتصريحٍ من الراوي نفسه.

**الطريق الرابعة: معرفة أوطان الرواة:** فرواية الرَّاوي عن أهْل بلده عادة أكثر من غيرهم.

ولمزيد معرفة طرق تمييز المهمل، يحسن الرجوع إلى كتاب الدكتور محمد التركي بعنوان: "البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين".

## المعلّق:

قال الناظم رحمه الله تعالى: "**ما أَوَّلُ السّنَدِ ساقِطٌ ولَوْ *** إلى تَمامِهِ المُعَلَّقَ دَعَوْا**":
والمعلق: هو ما سقط منه راوي من مبدأ السند فأكثر، وقد يحذف جميع السند، وإليه أشار الناظم بقوله: "**ما أَوَّلُ السّنَدِ ساقِطٌ ولَوْ *** إلى تَمامِهِ**".

المعلق إذًا له صور منها: أن يحذف جميع السند، فيقول مثلا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أو أن يحذف جميع السند إلا الصحابي: فيقول مثلا: قال ابن عباس رضي الله عنهما.

أو أن يحذف جميع السند إلا التابعي: فيقول مثلا: قال عطاء رحمه الله تعالى.

أو أن يحذف شيخه ويضيفه إلى من فوقه.

قول الناظم رحمه الله: "**ما أَوَّلُ السّنَدِ ساقِطٌ**": ليخرج بذلك بقية أنواع الحديث التي فيها سقط في الإسناد، فالمرسل السقط فيه في آخر السند، والمنقطع والمعضل السقط فيهما في وسط السند.

**حكم الحديث المعلق**: الحديث المعلق من أقسام الضعيف، للجهل بحال محذوف.

**سبب تعليق الحديث:** من أهم أسباب تعليق الحديث: ألا يكون على الشرط الذي ارتضاه المعلق لثبوت الحديث.

أيضا من الأسباب: قصد المعلق الاختصار وتجنب التكرار: فالبخاري مثلا إذا وقع له الحديث بسند واحد على شرطه، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها في باب من الأبواب، فإنه في الحالة هذه إما أن يختصر المتن أو أن يختصر السند.

**مظان الحديث المعلق**: المعلق يغلب وجوده في "صحيح البخاري"، **قال ابن الملقن** في "المقنع في علوم الحديث": (وَهُوَ غَالب فِي صَحِيح البُخَارِيّ، قَلِيل جدا فِي صَحِيح مُسلم).

**المسألة السادسة: أقسام المعلق:** ينقسم المعلق إلى قسمين: معلق بصيغة الجزم، ومعلق بصيغة التمريض.

**أما المعلق بصيغة الجزم:** مثل أن يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم، أو روى ابن مسعود رضي الله عنه. فهذا حكمه أنه صحيح إلى من علقه. مثاله: **قال البخاري** في "صحيحه": (وَقَالَ عَفَّانُ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ، فَجَاءَنِي رَجُلاَنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، فَنَاوَلْتُ السِّوَاكَ الأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الأَكْبَرِ مِنْهُمَا). فهذا صحيح عند البخاري إلى عفان، لكنه من عفان إلى ابن عمر يحتاج إلى تحقيق ثبوته.

**أما المعلق بصيغة التمريض:** مثل أن يقول: قيل عن الحسن البصري، أو يروى عن مجاهد أو يذكر عن عطاء ونحو ذلك من صيغ المبني للمجهول، فهذه لا تفيد صحة ولا ضعفا.

وقد اعتنى الحافظ ابن حجر رحمه الله بمعلقات البخاري عناية فائقة في كتابه "فتح الباري"، وفي كتاب مفرد بعنوان: "تغليق التعليق".

## المرسل:

قال الناظم رحمه الله تعالى: "**وإن يكُن سَقَطَ بعدَ التَّابِعِي** *** **فَذَلِكَ المُرسَلُ دُونَ دافِعِ**": تعريف المرسل المعتمد: هو ما أضافه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدون ذكر الواسطة.

**حكم المرسل:** الصحيح الذي عليه جمهور المحدثين أن المرسل من أقسام الضعيف الذي يقبل الانجبار.

**قال الإمام مسلم:** «والمرسل من الرّوايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّةٍ» [«مقدّمة صحيح مسلم» : 29/1].

وقد نص العلماء على سبب ردّ الحديث المرسل، **قال الإمام الترّمذيّ:** «ومن ضعّف المرسل، فإنّه ضُعِّف من قبل أنّ هؤلاء الأئمّة حدّثوا عن الثّقات وغير الثّقات، فإذا روى أحدهم حديثًا وأرسله، لعلّه أخذه عن غير ثقةٍ»[1].

**تسمية المرسل بالمنقطع:** ذهب جمع من أئمة الحديث إلى إطلاق المرسل على الذي انقطع إسناده على أي وجه كان، وفي أي طبقة كان.

**قال ابن دقيق العيد** في "الاقتراح في بيان الاصطلاح": (وَقد يُطلق بعض القدماء الْمُرْسل على مَا سقط مِنْهُ رجل مُطلقًا وَإِن كَانَ فِي أَثْنَائِهِ).

**المنقطع:**

قال الناظم رحمه الله تعالى: "**والواحد الساقط لا في الطرفين** *** **منقطعا يُدعى ولو في موضعين**": وتعريف المنقطع المعتمد: هو ما سقط في أثناء سنده راو فأكثر، ليس على التوالي. قولي: "هو ما سقط في أثناء سنده" إليه الإشارة بقوله: "**الساقط لا في الطرفين**" أي: في طرفي الإسناد، وطرفاه المقصود بهما مبتدأ الإسناد ومنتهاه، فما سقط في مبتدأ الإسناد هو المعلق وقد تقدم معنا، وما سقط في منتهاه هو المرسل وقد تقدم معنا.

وقولي: "راو فأكثر، ليس على التوالي" إليه الإشارة بقوله: "**والواحد الساقط** ... **ولو في موضعين**".

**حكم الحديث المنقطع:** الحديث المنقطع من أقسام الضعيف، للجهل بحال المحذوف، وهو من أقسام الضعيف الذي يقبل الانجبار.

**مسألة: بم يعرف المنقطع ؟** نص أهل العلم على جملة من الطرق لمعرفة الانقطاع بين الرواة، منها:

- أن ينص إمام على ذلك، أو ينص الراوي نفسه بأنه لم يسمع من شيخه الفلاني.

[1] «العلل الصّغير» [ص61].

- أن يتعذر إمكان اللقاء لبعد البلدين بين الراوي وشيخه، لاسيما عند عدم اشتهار الراوي بالرحلة، وعلوم الهمة في الطلب.
- أن يتعذر اللقاء لدلالة التاريخ بين ميلاد الراوي وموت من روى عنه.
- ورود الروايات بذكر واسطة فأكثر بين الراوي ومن روى عنه، مع عدم التصريح بالسماع في أي رواية أخرى.

**المعضل:**

قال الناظم رحمه الله تعالى: "**والساقط اثنين تواليا وإن *** في موضعين فاعلم زكن**": انتقل الناظم رحمه الله إلى الكلام على نوع آخر من أنواع علوم الحديث ألا وهو المعضل، وتعريفه المعتمد هو ما نظمه أحد العلماء بقوله:

"**والمعضل من راوين خالي *** فصاعدا لكن مع التوالي**".

فهذا التعريف فيه زيادة على تعريف الناظم بكون السقط لا يختص باثنين فقط، بل قد يزيد عن اثنين بشرط التوالي.

وقوله الناظم: "**وإن في موضعين**": أي: وإن تعددت مواضع السقوط.

وقوله: "**زكن**": أي: علم وفهم، وجيء بهذه العبارة لتكملة البيت.

**حكم المعضل:** الحديث المعضل من أقسام الضعيف، للجهل بحال المحذوف، واختلف العلماء هل هو من قسم الضعيف الذي يقبل الانجبار أم لا ؟ ولعل الصحيح هو عدم الاستشهاد به والله تعالى أعلم.

**مظان المعضل:** ذكر بعض أهل العلم أن من مظان المعضل "سنن سعيد بن منصور"، ومصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة، ومؤلفات ابن أبي الدنيا.

## المدلّس والمرسل الخفيّ:

قال الناظم رحمه الله تعالى: "26/ **وإن يكن سقوطه خفيَا *** إذ ليس في تاريخه مأبيَا**

**27/ فهو مع القصد مدلَّس جُفي *** ودون قصد مرسل خفي**": انتقل الناظم رحمه الله إلى الكلام على نوعين آخرين من أنواع علوم الحديث، وهما المدلس والمرسل الخفي.

وهذا النوعان من أنواع العلوم الدقيقة التي يعرفها الحذاق من الأئمة، لذلك قال رحمه الله: "**وإن يكن سقوطه خفيَا**"، وقوله: "**إذ ليس في تاريخه مأبيَا**"، من أبى: أي: أي ليس في تاريخه مانعا من ثبوت المعاصرة بين الراوي والمروي عنه.

وقوله: "**فهو مع القصد**": إلى آخره، فلم أقف على من أناط التفريق بين المدلس والمرسل الخفي بالقصد، والله تعالى أعلم.

أما النوع الأول المدلَّس: فهو اسم مفعول من الدَّلَس، وهو اختلاط الظلام، ومنه: التدليس: كتمان عيب السلعة عن المشتري.

ولهذا عرف بعض المعاصرين التدليس بقوله: (إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره).

وهو ينقسم إلى أقسام كثيرة، أشهر هذه الأقسام ثلاثة: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية.

**تدليس الإسناد:** أن يروي المحدث عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، موهما سماعه منه، أي: أن يأتي بصيغة تحتمل السماع كعن وقال ونحوهما.

وهذا النوع من التدليس هو المقصود عند الإطلاق في عبارات العلماء.

**حكم الحديث المدلس من حيث القبول والرّدّ:**

الصحيح المعتمد من قبل أكثر أئمة الحديث والفقه والأصول كما قال العلائي في "جامع التحصيل" أنه يقبل حديث المدلسين فيما صرحوا فيه بالسماع ونحوه، وما لم يصرحوا فيه بذلك لم يقبل.

هذه القاعدة العامة التي مشى عليها الجمهور، لكن ذكر جمع من أهل العلم أن هناك حالاتٍ تقبل فيها عنعنة المدلس، من ذلك:

- أن يكون الراوي مقلا من التدليس، وهو كثير الروايات المتصلة.
- إذا كان المدلس مكثرا عن أحد الشيوخ، وعُرفت ملازمته له، فتمشى عنعنته إذا عنعن عن هذا الشيخ، كما قال الإمام الذهبي في ترجمة سليمان بن مهران الأعمش في كتابه "ميزان الاعتدال": (يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم أي: النخعي، وأبي وائل أي: شقيق بن سلمة، وأبي صالح السمان أي: ذكوان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال).
- أن يكون التلميذ لا يروي عن شيخه إلا ما علم أنه سمعه من شيخه: كما ثبت عن شعبة أنه قال: (كفيتكم تدليس ثلاثة: قتادة، وأبو إسحاق، والأعمش)، فمتى جاءنا إسناد بالعنعنة فيه أحد هؤلاء الثلاثة والراوي عنهم شعبة فهي محمولة على الاتصال.

**تدليس الشيوخ:** وهو أن يروي المحدث عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنّيه أو ينسبه أو يصفه بما لم يشتهر به.

وهذا النوع من التدليس أخف من تدليس الإسناد، إلا أن فيه مفسدة ظاهرة، ألا وهي: تضييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته.

**تدليس التّسوية:** وهو أن يروي حديثًا عن شيخٍ ثقةٍ غير مدلّسٍ، وذلك الثّقة يرويه عن ضعيفٍ عن ثقةٍ، فيأتي المدلّس الذي سمع من الثّقة الأوّل غير المدلّس فيسقط الضّعيف الذي في السّند، ويجعل الحديث عن شيخه الثّقة الثّاني بلفظٍ محتملٍ، فيستوي الإسناد كلّه ثقات.

وممن اشتهر بهذا النوع من التدليس من الرواة: الوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد.

وهذا النّوع هو شرّ أنواع التّدليس، **قال الحافظ العلائيّ**: «وبالجملة فهذا النّوع أفحش أنواع التّدليس مطلقًا، وشرّها، لكنّه قليلٌ بالنّسبة إلى ما يوجد عن المدلّسين»[2].

ومرجع وصفه بذلك إلى أمرين:

**الأوّل**: الحكم للإسناد بالصّحّة، وتصحيح المتن والعمل بحديث الضّعفاء والمجهولين.

**والثّاني**: أنّ الثّقة الذي أخذ من الضّعيف المسقَط، يحمَّل عهدة هذه المناكير.

**شروط قبول حديث المدلِّس تدليس التسوية**:

من كان حاله كذلك، فلا يقبل حديثه إلّا بتصريحه بالسّماع من شيخه فما فوقه.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يكتفى بتصريح المدلس عن شيخه بالسماع، وبتصريح شيخه عن شيخه، أي: أن يكون التصريح في طبقتين، ولا يُتوقف في صحة السند من أجل العنعنة فيما فوق ذلك.

والرواة المدلسون يعرفون بتنصيص إمام من أئمة الحديث عليهم، وقد صنف في ذلك مصنفات، من أشهرها: "التبيين لأسماء المدلسين" لبرهان الدين الحلبي، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر العسقلاني.

---

[2] «جامع التّحصيل في أحكام المراسيل» [ص103].

أما النوع الثاني من أنواع علوم الحديث المذكور في كلام الناظم رحمه الله فهو المرسل الخفي.

وله صورتان: **الأولى:** رواية الراوي عمن عاصره، ولم يلقه، كرواية الحسن البصري عن جابرن بن عبد الله رضي الله عنه، وعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

**والثانية:** رواية الراوي عمن لقيه، ولم يسمع منه شيئا، كرواية سعيد بن المسيب عن عمر ابن الخطاب، فإنه رآه رؤيا وليس له منه سماع.

والتفريق بين المدلس والمرسل الخفي درج عليه جمع من أهل العلم، وقد جمع أقوالهم بعض المعاصرين في مبحث خاص بذلك، ومن هؤلاء: البزار، والخطيب البغدادي، وابن القطان، وابن الصلاح، والعلائي، وابن حجر رحمهم الله، وغيرهم.

**حكم المرسل الخفي:** حكم هذا المرسل كحكم المرسل الجلي الذي مر معنا، فهو ضعيف لا تقوم به حجة، لكنه قابل للانجبار، وبالله التوفيق.

وقد صنف في هذا النوع الخطيب البغدادي كتابا بعنوان: "التفصيل لمبهم المراسيل".

## المزيد في متّصل الأسانيد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: "**وإن يَزِدْ راوٍ ونَقْصٌ فَضُلاَ *** فذلِكَ المَزِيدُ فيما اتَّصَلاَ**": انتقل الناظم رحمه الله إلى الحديث على نوع آخر من أنواع علوم الحديث ألا وهو: المزيد في متصل الأسانيد. والمزيد اسم مفعول من زاد يزيد. وصورة المسألة: أن يكون لدينا متن حديث واحد يروى بإسناد واحد من طريقين، لكن تميزت إحداهما عن الأخرى بزيادة راو مع ظهور الاتصال في كل منهما.

والتعريف المعتمد للمزيد: هو زيادة راو في أثناء سند ظاهره الاتصال وهما. وبناء عليه فهذا النوع من أنواع علوم الحديث ألصق بفن العلل.

وقد ضرب العلماء أمثلة لهذا النوع، من ذلك: ما رواه عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس الخولاني يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها».

هذا المتن رواه جماعة من الثقات غير ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر بن عبيد الله وواثلة بن الأسقع، قال الإمام البخاري فيما نقله تلميذه الترمذي عنه في جامعه: (وَحَدِيثُ ابْنِ المُبَارَكِ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ المُبَارَكِ وَزَادَ فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَاثِلَةَ هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ).

إذًا ردت هذه الزيادة وعدت وهما ممن زادها، وقد اشترط أهل العلم لردها شرطين، هما:

الأول: أن يكون من لم يزدها أتقن ممن زادها.

والثاني: أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

فإن اختل الشرطان أو واحد منهما ترجحت الزيادة، وقبلت، واعتبر الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعا، وبعبارة أدق من قبيل المرسل الخفي، وقد مر معنا.

**ومن أشهر المصنفات في هذا النوع:**

"تمييز المزيد في متصل الأسانيد" للخطيب البغدادي رحمه الله، وهو مفقود.

وهناك مصنف معاصر بعنوان "المزيد في متصل الأسانيد دراسة نظرية تطبيقية"، للباحثة سميرة بنت محمد بن سلامة عمرو.